دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاصلاحات السياسية الأخيرة في موريتانيا : قراءة في الأبعاد القانونية والسياسية
المصدر:	مجلة الفقه والقانون
الناشر:	صلاح الدين دكداك
المؤلف الرئيسي:	ديده، المصطفى ولد أحمد
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	يناير
الصفحات:	138 - 155
رقم MD:	348828
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	النظم السياسية، موريتانيا، الاسلاحات السياسية، الأوضاع القانونية، ثورات الربيع العربي، الديمقراطية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/348828

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإصلاحات السياسية الأخيرة في موريتانيا[o]

قراءة في الأبعاد القانونية والسياسية

فضيلة الأستاذ المصطفي ولد أحمد ديده

أستاذ القانون العام بجامعة نواكشوط

مقدمة :

يثور موضوع الإصلاح دائماً في ظل الأوضاع الاستثنائية ، التي تولد ظروفاً تسود فيها المعاناة والحرمان ، وينخر فيها الفساد جسم المجتمع، وبالتالي تظهر عدم فعالية المؤسسات السياسية ، بما ترمز إليه من تجانس المصلحة العامة للمجموعة ، وانتشار الوعي بكيان مشترك للجميع بحكم الانتماء الوطني، بحيث نتحدث عن دولة هزيلة الأداء ، وهكذا يكون الفساد هو الحقيقة الأكثر ثباتاً، من هنا أيضاً تثور المخاطر التي تهدد كيان المجموعة، ليس فقط بضياع الحقوق والحريات وتكميم الأفواه وانهيار قنوات التواصل ذات المصداقية والمشروعية في تجسيد التنوع الاجتماعي والثقافي ، ولكن حيث يظهر الخلل الكبير في الحياة السياسية للمجموعة من خلال انعدام الشفافية في بناء المؤسسات السياسية ، وسيادة منطق الهيمنة والدكتاتورية ... وهنا يبدوا الجميع مطالباً بتحمل مسؤولياته في ضوء المخاطر التي تهدد الكيان المشترك للأمة، والتي يصعب توقعها وتتولد هكذا نذر التغيير.

لقد مثل الربيع العربي في ٢٠١١ مرحلة تجاوزت التوقعات وولدت نتائج فاقت الآمال المعقودة على كل حسم منتظر للوضعية المتأزمة في غالبية البلدان العربية، وذلك لصالح التحول الديمقراطي ، وكان للرأي العام كلمته بهذا الخصوص ، من خلال الحراك الاجتماعي الذي رافق ذلك الربيع ، وبشكل ملفت من خلال آليات للضغط والتأثير كان لها دورها في رسم مسار تطور الأحداث لصالح التغيير والإصلاح.

كان لموريتانيا نصيبها من التحولات السياسية خلال العقدين الأخيرين ، فقد جاء دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ لينظم الحياة السياسية في موريتانيا، مبرزاً أهم الخصائص التي تميز النظام شبه الرئاسي، باعتباره أحد النماذج الكبرى لتطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات ، وتظهر روح الديمقراطية الليبرالية في الدستور الجديد من خلال اعتماد الانتخابات كآلية لبناء المؤسسات السياسية، وتبني التعددية السياسية، وتوفير الضمانات الأساسية للحقوق والحريات العامة، بالرغم من كل ذلك فان الممارسات السياسية الأولى في ظل الجمهورية الثانية، كانت انتكاسة حقيقية للتجربة الديمقراطية في موريتانيا، وهو ما سيثبت بكل تأكيد بعد موجة الانقلابات التي عرفتها البلاد بدء من ٢٠٠٣ والتي كان آخرها انقلاب ٩ أغشت ٢٠٠٨ الذي أطاح برئيس منتخب بأسلوب ديمقراطي..، وهو ما كان سبباً في تفاقم الأوضاع نحو الأسوء. وخلال مراحل عدم الاستقرار التي ترافقت وهذه الأوضاع ، اتسمت التجاذبات السياسية بالاحتكام إلى الديمقراطية في آلياتها من خلال الحوار ، والمناداة بالتمسك

بالدستور والقوانين، والاستناد إلى نتائج الانتخابات [٢] ، وقد توجت هذه المرحلة بإجراء الانتخابات الرئاسية الأولى في مارس ٢٠٠٧ والثانية في يوليو ٢٠٠٩، وما يميز هذه الانتخابات الرئاسية هو ما جسدته من حلول للخروج من أزمات حادة عرفتها البلاد، وبدي وكان الموريتانيين يعيشون ربيع التحولات الديمقراطية بمدة وذلك قبل قيام الربيع العربي في ٢٠١١ ، ومع ذلك لم تحجب تجربة التحولات الهادئة ، تلك الربيع العربي عن موريتانيا. فقد بدي الحراك الاجتماعي مواكباً لتلك الثورات ومتأثراً بها ومسايراً لتطلعاتها ومتمثلاً لشعاراتها إلى حد بعيد، سبيلاً لترسيخ قيم المشاركة والشفافية والعدالة، وكانت استجابة الفاعلين السياسيين للوضع الجديد من خلال الحوار والاتفاق على إجراء إصلاحات دستورية وسياسية هامة ينتظر أن تسهم في تعزيز مسار التحول الديمقراطي في موريتانيا.

هكذا تظهر من جديد أهمية الوعي بالإصلاحات السياسية كأسس هامة لتوجيه الحياة السياسية ، بما يجسده الإصلاح من وعي بالحاضر وعقباته وتوجه نحو المستقبل وطموحاته، وبغض النظر عن الأبعاد النظرية التي تفسر أهمية الإصلاح، وبالنظر إلى التحولات التي تعرفها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بشكل خاص، فمن المؤكد اليوم أن الإصلاح لم يعد عملية تجميل يقوم بها الحكام لمواجهة مطالب التغيير التي تنادي بها الشعوب ، بسبب الانتهاكات الخطيرة للقانون، والتهميش والمعاناة، وغير ذلك من ملامح الفساد السياسي، لقد أصبح الإصلاح السياسي رؤية وضرورة تعكس عملية متكاملة من شأنها ترسيخ أسس دولة القانون، من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع ، وتوفير الضمانات اللازمة لحرية التعبير ، في ضوء ثقافة الاعتراف بالآخر وسيادة القانون.

فنحن إذن أمام مشروع سياسي حديث لبناء دولة عصرية في موريتانيا [٣]، على أسس قوية وبمشاركة ملحوظة من مختلف القوى السياسية بشكل مباشر أو من خلال المعارضة الفعالة التي لم يكن بالإمكان تجاهل مواقفها وآرائها حول الخطوط العريضة التي تعطي للإصلاح بعده الوطني وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن نشير في البداية إلى بعض من المعطيات الهامة التي في ضوئها تبرز التفاعلات السياسية الأخيرة في موريتانيا:

– فهناك من جهة مجموعة عريضة من المجتمع الموريتاني تعلق الآمال على قطار التحول الديمقراطي كآلية لإنصافها ولتجسيد طموحاتها وآمالها وفي مواجهة هذه المجموعة تبدو شرعية النظام السياسي على المحك.

– ونحن نجد من جهة أخرى نخبة سياسية تحاول باستماتة كبيرة أن لا تفقد ثقة الشعوب وهي في سبيل ذلك تضع النقاط على الحروف إذا تعلق الأمر بالقرارات والسياسات الكفيلة بتحقيق الإصلاح والتحول الديمقراطي

– كما أن وضعية عدم الاستقرار السياسي، التي عرفتها موريتانيا في الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨، وما رافقها من انقلابات شكلت خروجاً سافراً على مقتضيات الشرعية ، وولدت إحساساً جماعياً بالخطر المحدق بالبلاد، كان القلق من تلك الوضعية دافعاً لإيجاد حلول مقبولة لدى الأطراف لتجاوز الوضعية المذكورة، وكان الاستناد إلى وسائل مدنية وسلمية بهذا الشأن لافتاً للرأي العام والمراقبين [٤]..

– ولعل الاسترشاد بالتجارب المشابهة في الدول المغاربية بشكل خاص [٥] يدعم عملية بناء الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في موريتانيا بما يوفره من خبرة إيجابية تمثل تسهيلات وحلولاً لمسار الإصلاح السياسي.

في ضوء المعطيات السابقة تحاول الدراسة الوقوف على الأبعاد السياسية التي حملها الإصلاح السياسي الأخير في موريتانيا ، فكيف تطور مفهوم الإصلاح السياسي في موريتانيا وما هي آلياته ومداخله ؟ ثم ما هي الضمانات التي تبدو أساسية لفعالية واستمرارية عملية الإصلاح؟

سنحاول الإجابة عن هذا الأسئلة وبعض متعلقاتها، من خلال محورين نتعرض في الأول منهما لملامح الإصلاح السياسي في موريتانيا : اخذين في الاعتبار المعطيات الأساسية التي أنتجت الإصلاحات السياسية الأخيرة، ومضامينها القانونية والسياسية، ونتعرض في المحور الثاني لمداخل وضمانات الإصلاح السياسي في موريتانيا، وهو ما يمكن من استخلاص أهم الجوانب التي أنبنى عليها الإصلاح والتي تجسد إثراء لتجربة التحول الديمقراطي وتنوعاً يبرز درجة من الوعي بأولوياته ومتطلباته، ويبدو التفكير في توفير الضمانات الموضوعية لنجاح عملية الإصلاح موضوعاً على قدر من الأهمية بالنسبة لفعاليته واستمرارية، وستكون الخاتمة عبارة عن استنتاجات للبحث.

المحور الأول – ملامح الإصلاح السياسي في موريتانيا:

أولاً– تطور مفهوم الإصلاح السياسي:

ثلاث ملاحظات تبدوا لافتة في أي تناول لمفهوم الإصلاح:

١– من أكثر المفاهيم تداولاً، وهو يثير جدلاً كبيراً بين المثقفين ويحمل أبعاداً تتعدد باختلاف الأوضاع والمواقف وتذهب الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية بهذا الخصوص إلى حث الدول النامية على بناء نظام تستند على مبادئ المنافسة والمشاركة والشفافية وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لترسيخ هذه القيم في ظل عدالة قوية ومستقلة، وبالرغم من انتشار الأفكار والسياسيات الإصلاحية لا تزال بعض الدراسات المتحفظة في الدول النامية، تنظر لهذه الإستراتيجية الإصلاحية بشيء من الريبة، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية معقدة ، تتميز بانتشار الأمية والفقر والبطالة والانتماءات الضيقة والانقسامية، والتهميش،، ، وتبقى هذه النظرة مبررة وإن

كانت متجاوزة بحكم التطورات التي عرفتها المنطقة العربية بموجب الربيع العربي والتي بموجبها كان مطلب الإصلاح والتحول الديمقراطي هو الأكثر انتشاراً ، وهنا تجد الدول الغربية نفسها مرغمة على دفع ثمن الإصلاح السياسي في دول الجنوب وبصفة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول العربية وذلك لتجنب المخاطر السياسية للثورات(٦).

٢- مفهوم الإصلاح كذلك هو مفهوم معقد فهناك اختلاف حول المضمون الذي يحمله ، وحول متطلباته، فالإصلاح عملية شاملة، ومع أن الإصلاح السياسي يتجسد في مجموعة من العمليات التي تعكس التحول الديمقراطي في النظام السياسي، فان هذا المصطلح تراجع ليسود بدلاً عنه مصطلح "الحكامة" بما يعنيه هذا المصطلح الجديد من تعدد في أوجه إصلاح النظام السياسي وتوجه نحو بناء نظام مختلف عن النظام القائم، الذي يمثل في نظر المعنيين مرحلة يجب تجاوزها ، وهكذا حظيت السياسات العامة والمؤسسات السياسية بمكانة خاصة في الحراك الاجتماعي الجديد ، وبأهمية كبيرة في رسم مسار التطور المنشود.

٣- من دواعي الإصلاح استشراء الفساد، والوعي بالمخاطر التي قد تقود إليها هذه الوضعية الاستثنائية ، مما يستدعي القيام بالإصلاح، فاصل الكلمة في اللاتينية ، reformare والتي تعني إعادة البناء أو الإنشاء لشيء ما بما يفيد : إحداث تغيير عميق وجذري على ذلك الشيء(٧)، وهو ما يعني بالنسبة لمؤسسات الحكم تحسين وتفعيل الأداء ، مما يحتم القيام بمبادرة إصلاح "جذري" ويبدوا أن مفهوم "الحكامة" "la gouverance" هو الأكثر دلالة على هذه الرؤية في تفعيل دور المؤسسات كما أنه الأكثر تداولاً ودقة هنا للدلالة على ما يجري من تحولات على الساحة السياسية المحلية الموريتانية والمغاربية بوجه خاص.

لقد شاع تداول مصطلح "الحكامة" في البداية في الحقل التنموي منذ نهاية الثمانينات، غير أن فشل سياسات الإصلاح الهيكلي التي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية وما نتج عن ذلك من تفاقم للأوضاع الاجتماعية وعجز في الأداء الاقتصادي وانتشار لصور المعاناة ، كل تلك الأمور قادت إلى القول بان الخلل يعود إلى النظم والمؤسسات والعلاقات في الدول المعنية ، مما يحتم إعادة بناء الدولة على أسس جديدة ، فمن جهة تجسد الحكامة مستوى من التفاعل السياسي الإيجابي بين مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم الدولة، وهنا تبدوا الحكامة وكأنها تعبر عن قدرة المجتمعات الإنسانية على إنشاء نظم تمثيلية ومؤسسات، لإدارة نفسها بنفسها وبإرادتها الحرة ، وهي من جهة أخرى تبعدنا من الضبابية التي تكتنف تحكم الحكام في مسار تطور النظام السياسي ، وهو ما يجعل من الإصلاحات حلولاً انية تمثل ردة فعل على أحداث بذاتها، وهكذا تبدوا الحكامة كآلية للخروج من الأزمة بما هي تغيير في نمط الحكم يدفع إلى إيجاد نموذج للسلطة العامة يستند على مبادئ الفعالية والشرعية والمشاركة الشعبية.

ثانياً- كيف تطور مفهوم الإصلاح السياسي في موريتانيا؟

١- السياق العام للإصلاحات السياسية الأخيرة:

لقد عرفت الحياة السياسية في موريتانيا تقلبات هامة منذ سنة ٢٠٠٥ كان السبب المباشر لذلك الاحتقان السياسي الكبير في عهد الرئيس ولد الطايع ، وما قاد إليه من توتر في العملية السياسية الداخلية ، فقد أدى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي إلى انتشار موجة من العنف والخروج على الآليات الدستورية في التناوب على السلطة ، وكانت الانقلابات والانقلابات المعاكسة هي الطابع العام للفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨ ، مع قيام انتخابات رئاسية خلال هذه المرحلة وصفت حينها بالظاهرة الحاسمة في تجاوز مرحلة الانقلابات غير إن تبعات تلك المرحلة أخذت تتسلل شيئاً فشيئاً إلى علاقات الفاعلين السياسيين ليظهر انقلاب ٢٠٠٨ ، وبالنظر إلى التطورات التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة فإننا يمكن أن نتحدث عن بعض الملامح الأساسية التي طبعت الحياة السياسية والدستورية للبلاد:

أ- كانت الأزمة السياسية على أشدها في ظل نظام ولد الطايع وهو ما بدي جلياً من جهة من خلال الإحباط الكبير في التغيير والإصلاح[٨] ، ومن جهة أخرى بعودة البلاد إلى التغيير بانتهاج العنف ومن خلال الانقلابات العسكرية ، وهو ما مثل نذير شؤم لتجربة الديمقراطية في موريتانيا ، لقد نجح انقلا بيو ٣ اغشت ٢٠٠٥ في الإطاحة بنظام ولد الطايع ، فكان تعطيل العمل بالدستور وإلغاء المؤسسات الدستورية القائمة ، وتحت ضغط الحراك السياسي المحلي مدعوماً بمناخ دولي رافض للانقلابات العسكرية وبمساعدة بعض الأطراف الدولية شرع "المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية"[٩] في القيام ببعض الإجراءات التي من شأنها إعادة الحياة الدستورية للبلاد،[١٠]، وهكذا كان العمل على إصدار بعض القوانين الخاصة بتنظيم الحياة السياسية حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ، وإقرار التعديلات الدستورية المقترحة على أثر استفتاء شعبي اجري في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ ثم كان تنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية في ٠٩ نوفمبر ٢٠٠٦، وتوجت هذه المرحلة بإجراء الانتخابات الرئاسية في ١١ مارس بالنسبة للشوط الأول و ٢٥ مارس ٢٠٠٧ بالنسبة للشوط الثاني [١١].

ولعل ما يميز هذه المرحلة هو اعتماد ترسانة قانونية كان لها الأثر المباشر في استعادة الحياة الدستورية للبلاد[١٢]، ثم إن الانتخابات التي شهدتها المرحلة تميزت عن الانتخابات السابقة بقدر من الثقة [١٣] في النتائج الانتخابية ، وهو أمر قد يعود إلى فقدان العديد من الفاعلين السياسيين لمراكزهم ولتأثيرهم في الساحة السياسية ، بالإضافة إلى حساسية المرحلة وما تتطلبه من الوقوف على مسافة من الممارسات السياسية والانتخابية التي سادت في ظل النظام القديم ، وقد أضافت هذه المرحلة ملمحاً جديداً إلى الحياة السياسية المحلية ، فلأول مرة يشاهد الموريتانيون الجيش وهو يسلم مقاليد السلطة لرئيس منتخب، في حفل عام علني احتضنه قصر المؤتمرات

بانواكشوط في ١٩- ابريل – ٢٠٠٧ ، وهو ما ولد فرحة خاصة ، وبدت هذه التجربة في نقل السلطة سلميا فريدة على المستوى الإقليمي ، بل ومثالاً يحتذي في شبه المنطقة ، لكن المراقبين لهذه المرحلة لم يخفوا تخوفهم من طبيعة القواعد الانتخابية التي دعمت المترشحين الأساسيين وبشكل خاص المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله الفائز في الانتخابات والذي بدي وكان الجيش يزكيه كرجل للمرحلة ، بالإضافة إلى بعض التحالفات السياسية التي ابرمها الرجل مع شخصيات وأحزاب سياسية خرجت من الدور الثاني للانتخابات .. ثم المرشح احمد ولد داداه الذي جاء في المركز الثاني ، والذي يستند على قاعدة شعبية تنظر إلى التحول من زاوية توليه للسلطة.

ب- يمكن إن نقرء من التحالفات والأوضاع التي رافقت الانتخابات الرئاسية الأخيرة مقدمة الأزمة السياسية اللاحقة والتي انفجرت بقيام انقلاب ٦ أغشت ٢٠٠٨ ، وهو الانقلاب الذي أعاد السلطة من جديد إلى الجيش بعد إزاحته الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، ليتولى "المجلس الأعلى للدولة" قيادة البلاد حتى تشكيل "حكومة وحدة وطنية" منبثقة عن اتفاق داكار والذي شكل مخرجاً لازمة سياسية ولدها الانقلاب المذكور، وقد تولت هذه الحكومة الائتلافية الإشراف على الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠٠٩[١٤] التي فاز بها المرشح محمد ولد عبد العزيز ، وبالرغم من الضمانات التي رافقت هذه الانتخابات والتي أعطت مصداقية في النتائج فإن الأوضاع ما لبثت أن راوحت مكانها ، حيث لم يعترف المرشح الخاسر بنتائج الانتخابات، وتشكلت جبهة معارضة جديدة ضمت بعض أحزاب المعارضة التقليدية في الوقت الذي تشكلت جبهة أغلبية قوية حول المرشح الفائز ، وبدي التوتر يطغى على الحياة السياسية الموريتانية ، وكان الجميع في ريبة مما قد تؤول إليه الأمور، مع تمادي أطراف الأزمة في التمسك بمواقفهم ، وبشكل خاص في ضوء المعطيات المحلية والإقليمية التي قادت في تجارب مماثلة ، إلى خروج الأوضاع عن السيطرة وإلى التدخل الاجنبي.

ج- لقد أسهمت التطورات الاجتماعية والسياسية التي رافقت قيام الربيع العربي ٢٠١١ في انفراج الأزمة السياسية في موريتانيا ، حيث كانت الإصلاحات الجديدة نتيجة لعملية حوار سياسي مباشر بين أطراف هامة من النخبة السياسة الوطنية، في الفترة ما بين ١٧ سبتمبر وحتى ١٩ أكتوبر ٢٠١١ وجمعت أحزاب (الأغلبية الرئاسية) وبعض (أحزاب المعارضة) [١٥] وقد ناقش المؤتمرون للحوار أحد عشر موضوعاً في ست ورشات كانت على النحو التالي:

- ترسيخ الديمقراطية والحريات العامة، والإعلام العمومي ، ودور ومكانة المعارضة الديمقراطية وإصلاح القضاء.
- المدونة الانتخابية والآجال الانتخابية والمسلسل الانتخابي التوافقي.
- الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي.
- الحكم الرشيد وحياد الإدارة ومهنيتها.

– التداول السلمي على السلطة ودور الجيش ، والوقاية من التغييرات اللادستورية.

–التحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب

وقد أسفر هذا الحوار على الاتفاق على وثيقة تتضمن جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية[١٦] التي جسدت توجها للإصلاح العام للنظام السياسي ، سواء تعلق الأمر باليات بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم المشاركة الشعبية ، وتحقيق التوازن بين السلطات، أو التعاطي الإيجابي مع الحقوق والحريات العامة.

٢– مضمون الاتفاق الأخير وأهم النتائج التي تربت عنه:

توصلت الأطراف السياسية المشاركة في الحوار إلى اتفاق نهائي حول بعض النقاط التي كانت محل خلاف ومن بينها:

– رفع عدد نواب الجمعية الوطنية، وترسيخ مبدأ مسئولية الحكومة أمام البرلمان.

– إنشاء وكالة مستقلة تشرف على الانتخابات وتوكل لها مختلف العمليات المتعلقة بها.

– زيادة صلاحيات الوزير الأول.

– كما تم الاتفاق على لائحة خاصة بالنساء في البرلمان.

من حيث المبادئ السياسية والدستورية العامة، كان الاتفاق على تحريم الانقلابات، وتجريم العبودية، والتأكيد على التنوع الثقافي للمجتمع الموريتاني كأساس للحمة الوطنية.

وبغض النظر عن الموقف من الإطراف المشاركة، فإن نتائج هذا الحوار قد لبت العديد من المطالب السياسية والقانونية التي شغلت المهتمين بالحياة السياسية الوطنية ، مما يوحي بإسهامها المنتظر في بعث أجواء من الثقة في العملية السياسية، وبشكل خاص بعد دمج مختلف المحاور المتعلقة بنتائج الحوار في المنظومة القانونية، واكتسابها للشرعية القانونية المطلوبة[١٧]، ولا يخفي ما لهذا الجانب من أهمية في إطار التزام وجدية الإطراف المتحاورة من جهة ، وترسيخ الشروط والمبادئ الأساسية لتفعيل الساحة السياسية من جهة أخرى، ويمكن أن نتحدث عن بعض النتائج الهامة التي تتعلق بدعم التوجهات الديمقراطية في موريتانيا.

أ– ففيما يتعلق بآليات بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم المشاركة الشعبية: مثلت مسألة التداول السلمي على السلطة أحد مصادر القلق في النظام السياسي الموريتاني ، الذي عانى من الانقلابات العسكرية المتكررة ، والتي مثلت الوسيلة السائدة لتداول الحكم[١٨] بعد أن تتأزم الأوضاع السياسية ويسود القلق حياة المواطنين ، وهكذا اقر المتحاورون مبدأ التداول السلمي للسلطة كآلية لبناء المؤسسات السياسية للدولة من خلال الانتخابات الحرة والشفافة ، ومبدأ تجريم الانقلابات[١٩]

ولتعزيز هذا المسار تم إسناد مهمة الأشراف على العمليات الانتخابية إلى هيئة مستقلة "اللجنة الوطنية للانتخابات" . التي تتمتع بالصلاحية في الإشراف على العملية الانتخابية من بدايتها وحتى النهاية، وقد جاءت تشكلة اللجنة لتعكس التوازنات السياسية للمتحاورين ، ولتحظى بقدر من المصداقية بعد اعتماد بعض الشروط

الموضوعية في انتقاء أعضائها . وليكون لها دور ايجابي في العملية السياسية المنتظرة والمتعلقة بالانتخابات المحلية والتشريعية(٢٠).

ب- أما بخصوص التوجه نحو تحقيق التوازن بين السلطات : فإن الأمر يتعلق بشكل خاص بالية توازن السلطات في النظام شبه الرئاسي بين الحكومة والبرلمان ، وبهذا الخصوص أقرت الإصلاحات الجديدة مبدأ مسئولية الحكومة أمام البرلمان ، وهو ما يعزز من قدرة البرلمان في مراقبة الحكومة، وقد أقر هذا الأجراء الدستوري بموجب نص المدة ٤٢ من الدستور التي تنص على ما يلي: " يقدم الوزير الأول برنامجه أمام الجمعية الوطنية في أجل أقصاه شهر واحد بعد تعيين الحكومة ، ويتعهد بمسؤولية الحكومة عن هذا البرنامج" (٢١) ويتعزز دور البرلمان في الإصلاحات الجديدة في خلال دعم قدرة النائب على النهوض بأعباء مأموريته ، وذلك بتشكيل لجنة دعم ، من أشخاص مؤهلين للقيام بدور الدعم المنشود كذلك توسيع التمثيل البرلماني من خلال زيادة أعضاء الجمعية الوطنية(٢٢)

ج- وفي إطار التعاطي مع الحقوق والحريات العامة: يمكننا القول بأن تعزيز هذا المجال مثل احد الانشغالات الخاصة للفاعلين السياسيين، و نشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني ، وقد حظيت بعض الملفات التي توصف بأنها شائكة بنصيب من النقاش الجاد في المنتديات الأخيرة ، وتناولتها الإصلاحات الأخيرة بمعالجات ، وصفت بأنها قطعت أشواطاً في وضع الحلول القانونية للملفات المعروضة ، ويتعلق الأمر بشكل خاص بملف العبودية في موريتانيا، وما أصبح يعرف بملف الإرث الإنساني ، يضاف إلى ذلك الاهتمام بقضايا المرأة ، وتدعيم ضمانات المشاركة السياسية الفعالة.

- بخصوص ملف العبودية : تم التأكيد في ديباجة الدستور ، على توصيف أعمال الاسترقاق بأنها تشكل جرائم ضد الإنسانية ، يعاقب عليها القانون ، وهو ما يشكل دعماً قوياً لاستكمال منظومة قانونية تعالج هذه القضية القديمة الجديدة بتبعاتها المختلفة التي تشكل أحد أبعاد السياسات العامة الوطنية.

- بينما حظي ملف الإرث الإنساني: بلفتة قوية تؤكد على أهمية التنوع العرقي كعامل قوة لتعزيز الوحدة الوطنية(٢٣)، ويعزز هذا النص سياسات عامة بهذا الخصوص ، تحاول تجاوز مخلفات التراعات العرقية التي عرفتها مكونات المجتمع الموريتاني ، بشكل خاص في عقد الثمانينات من القرن العشرين.

- وقد برز الاهتمام بتعزيز دور المرأة : في المشاركة السياسية وتعزيز مكانتها في السلطات العامة في الإصلاحات الجديدة، فقد زادت حصة تمثيل النساء في المأموريات الانتخابية وذلك بإضافة لائحة وطنية خاصة بالنساء في الوظيفة البرلمانية ، ويدعم هذا النص الجديد سياسيات تعزيز مكانة المرأة في شغل المناصب العامة، كما يعزز الإستراتيجية الوطنية التي تهدف إلى أعطاء المرأة الموريتانية مكانتها اللائقة في الحياة السياسية ، ويغير من النظرة الاجتماعية بهذا الصدد(٢٤)

أن قراءة في الأبعاد التي أنتجتها الإصلاحات الأخيرة تجد أهميتها كذلك في طبيعة الآليات التي اعتمدت في تقريرها وإقرارها ، وفي الأولويات التي تبنتها ، وكذلك الضمانات التي بدي وكأنها تستند عليها.

ثانياً : مدخل وضمانات الإصلاح السياسي في موريتانيا:

في ضوء الظروف والتحولات التي يعرفها المجتمع الموريتاني ، والتي تتبلور من خلالها مطالب عديدة تنادي بضرورة إعادة بناء المؤسسات السياسية القائمة ، على نحو يستجيب لمتطلبات الواقع الجديد وتطلعاته ،وبالنظر إلى تعدد مداخل وأولويات الإصلاح ، فإن ما نحتاج إليه بالفعل في وقتنا الحاضر هو أجندة للإصلاح السياسي بموجبها تكون عملية الإصلاح عملية متكاملة المداخل ، لقد تغيرت الظروف مع تنامي العناصر الاجتماعية والاقتصادية ، ذات التفاعل الخاص في إنتاج شروط ومتطلبات عملية الإصلاح ، دعونا نستعرض عنصرين أساسيين أسهما بشكل لافت في بلورة مداخل الإصلاح السياسي في موريتانيا ، وتتحدد من خلالهما ملامح الإصلاح المنشود.

أول هذه العناصر المستجدة هو الحديث عن أن مبادرة الإصلاح قادها (المجتمع) ، من خلال الدور الريادي للأفراد العاديين ولمنظمات المجتمع المدني ، وكأنما أصبح المدخل الذي يقول بإصلاح المواطن ، كمدخل لتحقيق الإصلاح السياسي، متجاوزاً إلى حد كبير ، بل أن القول به يعد مخاطرة سياسية والتفافاً على مطالب الحراك الاجتماعي. (٢٥)

لقد تأثرت الساحة السياسية المحلية بقوة برياح التحول الديمقراطي ، التي أنتجها الربيع العربي ،، وتشبعت هذه الساحة ، بمطالب وآليات جديدة ، لم تكن معروفة من حيث تنظيمها وعفويتها وفعاليتها ، في التعبير عن مصالح وطموحات الأفراد والمجموعات ، وبشكل خاص في مواجهة الحكام والطبقة السياسية، لنقل في مواجهة أسلوب ممارسة السلطة ، وكان الحراك الاجتماعي الذي ترافق وهذا المرحلة واضحاً في التعبير عن عدم الرضا ، إن لم نقل السخط على مظاهر الفساد السياسي، وعلى تكريس قدرات الدولة لتحقيق مصالح فئات ضيقة في المجتمع ، في الوقت الذي يعاني السواد الأعظم من المجتمع من الفقر والبطالة والحرمان،، وقد كان دور الشباب رئيسياً في تفعيل هذا الحراك. وانبرت لذلك أقلام ورؤى ، على وسائط التواصل الاجتماعي ، وعبر وسائل الإعلام المختلفة ، أظهرت كلها خطاباً جديداً .. كما استخدمت آليات جديدة لتجسيد هذا الحراك ، وبشكل خاص الاحتجاجات والإضرابات والاعتصام في الأماكن العامة ، وأمام القصر الجمهوري وعند مكاتب الوزراء .. بما يعني مقارعة رأس السلطة وتحميله المسؤولية المباشرة ، عن أسباب وتبعات ما يجري على الساحة الوطنية من أحداث ، وما يتطلبه الوضع من مبادرات وحلول ، تلبي مطالب الإصلاح الشامل.

أما ثاني هذه العناصر فهو ما يدي وكأنه تكامل بين مطالب الإصلاح المحلي وخطاب عالي يتبنى الإصلاح السياسي .. و لعل التطور الذي أبرزته التحولات الجديدة هو أن الإصلاح مطلب محلي ، هذه الشعوب انتفضت بنفسها، وهي تقدم التضحيات الجسام للوصول إلى غاياتها ، صحيح أن العولمة تحمل في طياتها (الصراع) وهو ما يعني إحياء نظرية التآمر وعولمة نهج إيديولوجي ديمقراطي غربي .. ولعل هذا الملمح هو ما يبرر

التحفظات ، التي تسوقها بعض الأطراف السياسية المحلية ، بشأن مقتضيات الإصلاح وأن لا يكون موجة يتم استغلالها لفرض نماذج وأولويات قد لا تكون هي الاستجابة المطلوبة للوضعية الحالية ، ولتحقيق الإصلاح ، لكن الواقع الجديد يظهر توجهاً كبيراً لضرورة الحسم في بعض الأمور التي تمثل هموم الطبقة السياسية والمواطنين [٢٦] كانت خصوصيات الإصلاح السياسي في بلدان المغرب العربي ، متمايزة فلكل تجربة سياسية ولكل مجتمع مغاربي تجربته الخاصة في الإصلاح ، ولا يمنع هذا الأمر بطبيعة الحال من الحديث عن بعض المبادئ العامة في إطار ظاهرة الإصلاح ، بما تعنيه من آليات ومرجعيات. [٢٧]

هكذا يمكن أن نقرأ في تجربة الإصلاح السياسي لهذه الدول، بعض النتائج الهامة فمن جهة هناك ضرورة تحتم الاستجابة الفعلية لتطلعات الشعوب المغاربية في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، والانفتاح والمشاركة في العملية السياسية ، وهناك حاجة لتجسيد نتائج ملموسة بهذا الخصوص على أرض الواقع ، ومن جهة أخرى تبدو أجندة الإصلاح في غالبية الدول المغاربية مستندة على نموذج للإصلاح يقوم على التدرج ، وتجنب الانزلاق إلى العنف .. والمحافظة على استمرارية الدولة.

أولاً – مداخل وأولويات الإصلاح السياسي في موريتانيا:

يمثل الإصلاح عملية شاملة ، ذات مداخل [٢٨] وأولويات نجد بينها تكاملاً مطلوباً ، واعتمادية في حدود ذلك التكامل وأولوياته ، والسؤال الذي يفرض نفسه بخصوص الأوضاع الحالية هو أي إصلاح وأية مداخل مطلوبة وبأية الوسائل؟ كيف نقرأ أجندة الإصلاح السياسي في موريتانيا كما تبدو من معطيات الواقع وتطلعات المستقبل وفعالية الوسائل و الإمكانات المتاحة ؟ ؟ وكيف تسهم هذه المداخل في تحقيق التحول الديمقراطي؟

دعونا نقول في البداية بأن تحديد مداخل لإصلاح السياسي هي عملية تتطلب تكامل بعض من العوامل منها:

إرادة الحاكم، ومشاركة النخبة السياسية ، ومشاركة الأفراد العاديين ، فالإصلاح عبئ يجب أن يتحمله الجميع، والمصالحة الوطنية أساسية لتضافر الجهود لتحقيق عملية الإصلاح السياسي التي تمثل نقطة المفاضلة في الإصلاح الشامل.

إن التطورات الأخيرة تمكن من قراءة بعض مداخل الإصلاح السياسي في موريتانيا ويمكن أن نحدد بهذا الشأن ثلاثة مداخل أساسية هي:

- تعزيز الحوار والاتفاق.
- توسيع النخبة السياسية.
- تعزيز مكانة البرلمان..

-١- تعزيز الحوار والاتفاق:

لقد أسهمت الظروف السياسية المتقلبة التي عرفتها البلاد منذ ٢٠٠٥ في خلق آليات جديدة لمد جسور التواصل السياسي بين الأطراف السياسية الموريتانية، وهو ما جعل من الحوار مجالاً مهماً للمشاركة في عملية إعادة بناء المؤسسات السياسية، ووسيلة حيوية بفضلها تخطت البلاد بشكل ما مصاعب وانحرافات المرحلة المذكورة، التي أدت إلى تراجع التطور الديمقراطي اليسير الذي ترافقت ورئاسيات ٢٠٠٧[٢٩]، كانت التجاذبات السياسية تبرز صراعاً مريراً على السلطة ، جندت له كل الوسائل الممكنة للفوز ، وهو ما يمثل خطراً حقيقياً على العملية الديمقراطية، وفي ظل محيط سياسي متوتر بشكل عام استندت النخبة السياسية إلى الحوار للخروج من آتون الأزمة السياسية، والحوار يتضمن اعترافاً بالآخر ، وتعلقاً بأدوات الديمقراطية .. وهو مصدر لقوة القرارات ولمصداقيتها.

كان الحوار وسيلة لتقارب الرؤى ولتجاوز الخلافات ،من أجل تهيئة الظروف المناسبة لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، التي برزت بقوة على الساحة الوطنية، وبفعل عوامل محلية وخارجية ، ودونما استئذان من أية جهة سياسية.. وهو ما وضع النخبة السياسية أمام مسؤولياتها في مواجهة عدد من التحديات .. كانت البداية باتفاق دكار في ٣ – يونيو – ٢٠٠٩ الذي جمع الأقطاب السياسية الموريتانية، وكان الأخير منها في شهر ١٠-٢٠١١..، وكان من أهداف الحوار وضع إطار لإعادة هيكلة الحياة السياسية ، وتعزيز الحكامة الحزبية والانتخابية والبرلمانية ، وتعزيز شروط الممارسة الموضوعية للحقوق والحريات العامة ، وذلك في ضوء إطار اجتماعي واقتصادي يحقق التنمية ويخفف المعاناة الاجتماعية.

وهكذا يمكن أن نقرأ في اتفاق دكار تصميم الأطراف على المشاركة الفعالة ، بدء من المشاركة الفعلية في تسيير المرحلة الانتقالية ، وانتهاء بوضع الضمانات الموضوعية للمحافظة على مكتسبات الحوار ، وبشكل خاص العودة للحياة الدستورية، من خلال الاحتكام إلى نتائج انتخابات عامة يجب أن تحاط بمختلف الشروط الموضوعية لضمان شفافيتها وتجسيدها لإرادة الناخبين، كما أن العملية التنافسية تتطلب حياداً من الإرادة ، ومساواة في الفرص وفي الحضور أمام الرأي العام .. وهكذا حملت النخبة السياسية نص اتفاقية دكار ، هموم الإصلاح السياسي المنشود وأبعاده التي من بينها[٣٠]:

- اعتماد الحوار كوسيلة لترسيخ أسس العملية الديمقراطية.
- وترقية الحكامة السياسية.

مثل اتفاق دكار مخرجاً مؤقتاً من الأزمة السياسية والمحاذير التي جرتها للبلاد وقد أثيرت بشأن هذا الاتفاق بعض الملاحظات عن مواطن القصور التي اعترته وبصفة خاصة ما بدى وكأنه محاصصة بين أطراف العملية السياسية في اتفاق دكار ، وان كان الدفع وراء ذلك ، هو ضمان الثقة بين الأطراف من خلال تحمل المسؤولية العامة في تلك الظروف الاستثنائية، وذلك بتشكيل حكومة وحدة وطنية للأشراف على الانتخابات، وإسناد الإشراف الفني للجنة مستقلة للانتخابات.

كانت مرحلة الحوار الثانية بعد اتفاق دكار بفترة وبالتحديد في أكتوبر ٢٠١١ وجمعت أحزاب (الأغلبية الرئاسية) وبعض (أحزاب المعارضة) وقد ناقش المؤتمرون للحوار مواضيع أساسية تشغل الحياة السياسية الوطنية ، خاصة التداول السلمي على السلطة ، وتعزيز حقوق الإنسان والوحدة الوطنية ، وقد توصلت الأطراف السياسية المشاركة في الحوار إلى اتفاق نهائي حول العديد من قضايا الحوار (كما سبقت الإشارة).

جاء الاتفاق الأخير ليعطي صورة أكثر جدية لتجسيد إرادة المتحاورين للمجتمع ولهمومه ومشاكله ، خاصة فيما يتعلق بضمانات التناوب السلمي للسلطة ، وتقديم الحلول المنصفة لبعض القضايا الاجتماعية : الاعتراف بالأخر ، العبودية ، المشاركة السياسية ، دعم المؤسساتية كنهج لترسيخ دولة القانون.

وبالنظر إلى الظرفية الخاصة التي أجري فيها الحوار الأخير ، فإن بعض الفعاليات السياسة التي لم تشارك في الحوار ، وجدت فيه التفافاً على مطالب الإصلاح، وفي الوقت الذي ارتأت الأطراف المتحاورة أنها حققت بالحوار مكتسبات هامة في إطار إعادة بناء دولة القانون.

وهكذا يمكن أن نلاحظ أهمية الحوار كمدخل ممكن لتحقيق الإصلاح السياسي بين الفرقاء السياسيين وذلك بالنظر إلى المواضيع الخلافية التي يثيرها، والتي تمثل في النهاية موضوعاً للاتفاق ، وبشكل خاص بالنظر إلى أهميتها في تحقيق تطور سياسي مقبول ، وتبقى المحاذير التي تتعلق بهذا المدخل مرتبطة بمدي جديدة والتزام المشاركين في الحوار ونظرتهم الموضوعية للإصلاح السياسي ومتطلباته.

٢- توسيع النخبة السياسية:

إن من متطلبات الإصلاح السياسي في موريتانيا توسيع النخبة السياسية[٣١] ، بما يمكن من تمثيل مختلف التيارات السياسية ، والميول الاجتماعية ، في صناعة عملية الإصلاح السياسي، وهو ما يترجم عملياً بتوسيع مشاركة المرأة، وما يمكن أن يسمى المعارضة السياسية المحترفة، بالإضافة إلى المجتمع المدني، ويدخل في نفس التوجه تعزيز دور ومكانة الأحزاب في العملية السياسية[٣٢]، ويلبي هذا المدخل بشكل عام مطالب الحراك الاجتماعي الحالي في توسيع المشاركة الديمقراطية في الحكم، من خلال اشتراك أكبر قدر من الفاعلين في عملية التحول السياسي.

وقد تكون البدائل المنظورة، في ظل التغيرات الحالية ، هي تغيير الوجوه وبعث دماء جديدة في النخبة السياسية ، التي توصف بأن الفساد السياسي يستشري في أوصالها ، لكن التجربة علمتنا أن هذا التوجه ، وفي ضوء العديد من العوامل التي تكتسح الساحة السياسية ، قد يقود إلى الانزلاق عن مسار الإصلاح ، وإلى تشتت الجهود ، و هو في ذات الوقت لا يحمل ضمانة أكيدة على جدارة وكفاءة البدائل..

وهكذا يمكن أن نقرأ في توجيهات الإصلاح السياسي أن توسيع النخبة السياسية ، بمعنى إشراك قاعدة عريضة من الفاعلين السياسيين ، من شأنه أن يعطي حيوية معينة لعميلة الإصلاح، وقد يكون أحد المداخل المقبولة الذي تتأسس عليه عملية الإصلاح السياسي كإستراتيجية متكاملة المداخل، يجب أن تلعب النخبة السياسية مكانة متميزة في توفير الأرضية الملائمة لذلك، وفي تحديد الأولويات المناسبة للتحول السياسي ، وبصفة

خاصة في محيط اجتماعي يعرف نسبة مرتفعة من الأمية ، ومستويات متدنية لدخول الأفراد، ونسبة فقر كبيرة، فهو بحاجة إلى ما يضع اللمسات المطلوبة لأولويات التغيير المناسب ، التي ترتب بالضرورة تطويراً يجب أن يحظى به مجال إدارة السلطة السياسية ، وعلى نحو يستجيب لمتطلبات الحرية والعيش الكريم.. التي ينشدها هذا المجتمع والتي بدت بموجب التحول وكأنها ضرورة لا مناص منها..

٣- تعزيز مكانة البرلمان:

تلعب البرلمانات أهمية خاصة في تحقيق التطور الديمقراطي، نظراً لمكانتها في تجسيد الديمقراطية وفي تمثيل إرادة الشعب ، و لم يعد التساؤل مطروحاً اليوم حول هذه المكانة ، ولكن النقاش الدائر على الساحة السياسية المحلية يتعلق بكيفية تعزيز مكانة البرلمان ليكون أحد المداخل والضمانات المقبولة لتحقيق الإصلاح السياسي.

إن الإشكال يثور بعمق بصدد الحالة الموريتانية ، فلطالما كانت الآمال معقودة على أن يمثل البرلمان المنبر الحر الذي يحقق التوازن مع السلطة التنفيذية ، ويضمن الحقوق والمصالح العامة.. ليعكس بذلك تناغماً مقبولاً يمثل إرادة الشعب في تجلياتها المختلفة ، غير أن رجحان الكفة لصالح رئيس الجمهورية في نظام شبه رئاسي ، وبالنظر إلى واقع اجتماعي يتميز بكثير من الانتظام التقليدي حول رأس السلطة ، هي عوامل من بين أخرى أثرت كثيراً في التجربة البرلمانية الموريتانية ، فقد تميز دور البرلمان بكثير من السلبية في مجال بناء وتطوير السلطة السياسية ، وتدخلت عوامل مختلفة لتلقي بظلالها على هذا الدور ، ومن هذه العوامل بشكل خاص تحكم السلطة التنفيذية في الانتخابات البرلمانية[٣٣]، حيث جاءت تشكلة البرلمانات المتعاقبة، لتعكس واقعاً مترديا للعملية السياسية ، وكانت آليات بناء المؤسسة البرلمانية (كغيرها من المؤسسات الدستورية) ، مثالاً يساق عند الحديث عن الفساد السياسي ، لقد مثل البرلمان حينها عقبة أمام التطور الديمقراطي ، غير أن التطورات التي عرفتها البلاد منذ ٢٠٠٥ حملت معها ملامح جديدة للحياة البرلمانية الموريتانية، فقد جاءت تشكلة البرلمان ممثلة إلى حد كبير لألوان الطيف السياسي المحلي ، كما أن اليد الطولي للسلطة التنفيذية – وعلى الصورة المعهودة – في تحديد التشكلة البرلمانية بدت وكأنها تتراجع ، لصالح منحى جديد ، وهو أمر يعزي حينها إلى عوامل منها انشغال النخبة السياسية التي أفرزتها الانقلابات المتلاحقة بالصراع الداخلي ، وهي غفلة أسهمت إلى حد ما في تنوع التشكلة البرلمانية ، بالإضافة إلى الأخذ بنظام جديد للانتخابات البرلمانية ، وهكذا واجهت هذه التشكلة البرلمانية واقعاً متقلباً أفسح أمامها المجال للعب دور نسبي في في تحديد ملامح المرحلة، لقد كانت البداية هي الضغط علي الحكومة من خلال التلويح باستخدام ملتمس الرقابة.

[٣٤]مما اضطر حكومة السيد يحي ولد محمد الوقف على الاستقالة ، أما في المرة الثانية فكانت المواجهة مباشرة مع الرئيس ، وبالرغم من أن هذا النشاط البرلماني كان نتاجاً لتحالفات سياسية ، قادها الجيش للإطاحة بالرئيس المنتخب ...إلا أنه أعطى صورة حية عما يمكن أن تلعبه البرلمانات من دور فعال في تحديد طبيعة التطور السياسي للبلاد. وهكذا فان التقلبات السياسية، بالإضافة إلى العوامل المستجدة على الساحتين المحلية والخارجية ، أبرزتا دوراً جيداً للبرلمان، أعاد إلى الأذهان ذلك الأمل الذي تشكل عند بداية العقد الماضي ، والذي بموجبه كان ينظر

إلى البرلمان كمؤسسة لها دورها في تحقيق الإصلاح، إن المراقب لتطور هذا الدور يلاحظ أن جلسات البرلمان الموريتاني أصبحت منبراً للتجاذبات السياسية التي تعرفها الساحة الوطنية ، على اختلاف مواقفها وآرائها كما أن هذه المداولات البرلمانية المنقولة عبر الأثير تلقي متابعة لها تأثيرها في الرأي العام ... لقد حملت هموم المرحلة في متطلباتها ومطالبها ومحاذيرها، وكانت قبة البرلمان افقأ هاماً يمكن من خلاله قراءة التطورات المختلفة المتعلقة بالإصلاح.

إن العمل البرلماني هو أحد الضمانات الأساسية لتعزيز الإصلاح السياسي .. لقد كان هذا المنحى بارزاً في المفاوضات الأخيرة ، ومن خلال أجندة الحوار ، حيث كان التأكيد على ضرورة شفافية العملية الانتخابية، وهو ما أنتج من الناحية العملية الاتفاق على إنشاء مؤسسة انتخابية مستقلة ، فالعملية الانتخابية يجب أن تعكس إرادة الشعب، وهكذا يكون البرلمان هو الحيز الذي من خلاله تتجسد بشكل كبير استمرارية هذه الإراد ، كما كان الاتفاق على توسيع عضوية البرلمان ، وهو عامل يسهم في توسيع النخبة السياسية ، ويمد البرلمان بعناصر جديدة ينتظر أن تعطي دفعاً للعمل البرلماني ، وكان العامل الثالث المهم في تفعيل دور برلماني جديد – يستجيب لمتطلبات التطور السياسي – هو تعزيز مكانة البرلمان في إطار العلاقة بين السلطات، حيث تم التأكيد على آلية برلمانية هامة وهي مسؤولية الحكومة أمام البرلمان من خلال مسألة الثقة.

إن تعزيز دور البرلمان يتطلب أيضاً توفير الكفاءة الموضوعية لهذه المؤسسة الهامة وذلك باعتماد إجراءات من قبيل:

تثقيف النواب وذلك من خلال تنمية المعارف المساعدة على تأدية مهامهم .. وهي متنوعة قانونية ، فنية ، سياسية ، اقتصادية ،، مع ضرورة ربط علاقات مع المؤسسات البرلمانية الأخرى لتبادل الخبرات، وكسب المهارات.

توفير المعلومات اللازمة لأداء مهمة البرلمان في التشريع والرقابة وهو أمر يتطلب تعاوناً مع الجهاز التنفيذي تاطير العمل البرلماني الداخلي بما يضمن فعالية الأداء وتجانسه

خلق آلية جديدة تربط النواب بالناخبين ، وتجعل من المؤسسة البرلمانية أداة تعبر عن هموم وطموحات الشعب تترجم في أعمال وتصرفات تحتل مكانها في العلاقة بين السلطات وفي وظيفة الدولة وأدائها. (٣٥)

ولا يخلو هذا المدخل بطبيعة الحال مع بعض جوانب القصور . ذلك أن الميول الانتخابية تجعل إرادة النواب رهن بالضغوط الاجتماعية الضيقة ، وتحول في الغالب دون أن يعكس البرلمان إرادة وتوجهات الأمة ، كما أن الفساد السياسي والرغبة في تحصيل الأموال وتبوء المكانة الاجتماعية ، هي عوامل تؤثر في سلوك وتوجهات النواب .. وهكذا فإن المؤسسة البرلمانية بحاجة إلى الإصلاح لتلعب دورها بفاعلية في عملية إدارة التحول الديمقراطي.

ثالثاً– ضمانات الإصلاح السياسي في موريتانيا:

بالرغم من تعدد الضمانات التي يمكن الحديث عنها هنا ، فان الحالة الموريتانية تحتكم إلى ضمانتين أساسيتين لعملية الإصلاح هما:

١– دمج المكاسب الخاصة بتطوير النظام السياسي في المنظومة القانونية:

لقد تعززت النظم الديمقراطية على الدوام من خلال مرجعياتها التي تستند عليها ، وقد مثل الإطار القانوني (الدساتير والقوانين واللوائح وكذلك مدونات ومواثيق السلوك)، ضمانة هامة يحتج بها في إطار التعاطي السياسي ، والالتزام بالأنساق الاجتماعية المطلوبة لتحقيق التحول، ومن هذه الزاوية وتكريساً للمكتسبات الجديدة ، يبدو ضرورياً ترسيخ مقتضيات هذه الآليات والمداخل في المنظومة القانوينة ، وهو نهج يبدو عليه الاتفاق، من خلال الحوار السياسي الذي شكل أساساً لوضع أولويات الإصلاح السياسي ، ولعل مقتضيات الظروف الحالية ، التي توصف بأنها استثنائية، ومتغيرة ، تفرض بدورها وسائل قانونية استثنائية ، من شأنها ترجيح مقتضيات الحوار ، وتعزيز مكانة الاتفاق والإرادة السياسية للإطراف ، ورؤيتها للحلول والضمانات المقبولة لتحقيق عملية التحول السلمي ، دون التمسك بالإجراءات القانونية المعقدة ، هكذا كانت دعوة البرلمان للانعقاد وللتداول حول بعض من مشاريع القوانين التي تكرس الآليات الإصلاحية التي اتفق عليها المتحاورون، كما عملت الحكومة على اقتراح مشاريع القوانين ، التي من شأنها تكريس بنود الحوار في المنظومة القانونية.

٢– تحقيق نتائج ملموسة على مستويات اجتماعية غاية في الأهمية لتعزيز مصداقية الإصلاح السياسي:

لم يغب عن موضوعات النقاش والحوار ، احد المطالب الأساسية التي شكلت دافعاً هاماً لمطالب التغيير والإصلاح ، ، ويتعلق الأمر بالمعاناة الاجتماعية التي تنعكس في مظاهر الحرمان والفقر وفي واقع اقتصادي واجتماعي مزر ، وتذهب مختلف التحليلات إلى أن واقعاً بهذه الدرجة من التردي يشكل بؤرة خطيرة على الاستقرار والسلم الاجتماعي ، وهو يولد ارتدادات سلبية، في هذا الإطار ظهرت على السطح العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة،، لكن الحراك الاجتماعي الجديد بدى وكأنه يعبر عن نفسه بأسلوب أكثر واقعية ، فكانت المطالبة بخلق فرص للعمل ..ومكافحة الفقر ..وتوفير الضمانات لممارسة الحقوق وبشكل خاص حق الانتخاب والترشح والتشغيل .. وحرية التعبير والمساواة .. وقد بدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هماً كبيراً لمرحلة التحول ، وهكذا فأن أي إستراتيجية للإصلاح يجب أن تخلق الإطار الاجتماعي الذي يوازي شروط نجاحها وتطورها، بالنظر إلى إلحاح القضايا الاجتماعية وأهمية الوفاء بها في إعطاء مصداقية لعملية الإصلاح السياسي، وبالنظر إلى أن الحراك الاجتماعي الجديد كان ثورة على الاستبداد والفقر.

استنتاجات

يمكن في الختام أن نؤكد على أمرين أساسيين بشأن الإصلاح السياسي في موريتانيا:

- فهناك ضرورة لاستيعاب النخبة السياسية لمتطلبات الواقع الجديد، وتحملها لمسئولياتها بهذا الخصوص .. بالنظر إلى خصوصية التجربة ومتطلبات المرحلة.

- كما أن هناك حاجة لتطوير مجال السياسة ليستجيب لمتطلبات الوعي الديمقراطي الذي بدى جلياً في الاحتجاجات والتظاهرات .. التي رافقت هذه المرحلة وهو ما يتطلب من بين أمور أخرى إشراك المواطن في العملية السياسية.

المصادر والهوامش:

[o] مداخلة مقدمة في ندوة : الحكامة والإصلاحات السياسية في المغرب العربي، مراكش ٢٨ فبراير – ٢ مارس ٢٠١٢.

([٢])خلال تاريخها الحديث عرفت موريتانيا نظام حرب الحزب الواحد من ١٩٦١ حتى الانقلاب العسكري ١٩٧٨ ، لتدخل البلاد في فترة الحكم العسكري حتى قيام حكم مدني جديد في ظل دستور ١٩٩١ ، وقد عرفت البلاد عودة لحكم الجيش مع انقلابي ٢٠٠٥، و ٢٠٠٨ ثم جاءت الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩ لتدشن مرحلة جديدة من العودة للحياة الدستورية

([٣])عرفت النخبة السياسية دورات حوار هامة تقررت على أثرها نتائج وقرارات، واجهت بقدر من الجدية الأزمات السياسية التي عرفتها موريتانيا ومثلت إضافة لتجربة التطور الديمقراطي ، كان اتفاق دكارفي ٣-٠٦- ٢٠٠٧ واتفاق انواكشوط في شهر ١٠-٢٠١١.

([٤])وذلك بملاحظة حالات مماثلة في الدول الافرقية (الكامرون ثم ليبيا)، وبالنظر إلى قد ما تؤول إليه تلك الوضعية الاستثنائية من الخيارات في الكيان المشترك ومن الوقوع تحت ضغوط وحسابات ضيقة محلية وأجنبية

([٥])ظل الموريتانيون يتابعون بحذر كبير تجارب التحول الديمقراطي ونتائج الربيع العربي في الدول المغاربية وبهذا الخصوص يمكن ملاحظة التحول الهادئ نسبياً والإيجابي الذي عرفته بعض الدول كما حدث في تونس والمغرب، ومثل استجابة لمتطلبات الواقع الجديد ، على عكس الحال في ليبيا التي عرفت انتشاراً للعنف ولتصفية الحسابات الضيقة ..

([٦])وهنا يبدوا منطقياً الدعم المادي والرقابة المنتشرة للممارسة الانتخابية في بلدان الربيع العربي وفي التجارب الانتخابية التي عرفتها المنطقة مؤخراً ، وتأخذ موريتانيا مكانتها في هذا المجال ، وهي بلد يعرف نهضة قوية في الصناعات الأستخراجية التي تشمل أهم المواد الأولية المحركة للاقتصاد والتجارة الدولية ، بالإضافة إلى الموقع الذي تحتله في إطار الأمن الاستراتيجي الإقليمي وارتباطاته العالمية

([٧])كما تشير بعض المعاجم المحكمة la Rouse

([٨])فاز الرئيس ولد الطايع بنتائج الانتخابات الثلاثة التي أجريت في عهده : خلال سنوات : ١٩٩٢ ، ١٩٩٧، ٢٠٠٣

([٩])أصدر المجلس المذكور ميثاقاً دستورياً بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٠٦ ، أكد فيه سيطرة القوات المسلحة على الحكم ، وذلك لفترة مناسبة تمكن من إجراء انتخابات ديمقراطية ، وقد أستغرق الأمر فترة ١٩ شهراً ، وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ ، سلم الجيش السلطة للرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله.

([١٠])أجري المجلس تعديلات دستورية من بينها ، النص على تعارض مهمة الرئيس مع قيادة حزب سياسي ، و حصانة مبدأ التناوب الديمقراطي على السلطة وتقليص مدة الرئاسة إلى خمس سنوات ، وقد تمت المصادقة على التعديلات الدستورية على أثر استفتاء شعبي في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦.

([١١])ليتم تنصيب الرئيس المنتخب يوم ٢٠٠٧/٠٤/١٩ ،بينما تم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في ٢١ يناير سنة ٢٠٠٧

([١٢])الملاحظة الرئيسية بهذا الخصوص تشير إلى اعتماد الآلية القانونية لترسيخ التوجهات الجديدة وهو ما يثير لدى الكثيرين المخاوف من تجسيد إرادة الحاكمين ورؤاهم وتوجهاتهم في ظل الظروف الاستثنائية التي عرفتها البلاد.

([١٣])شارك في مراقبة هذه الانتخابات الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ، والاتحاد الأوروبي ، بالإضافة للمراقبين المحليين ، وقد حظيت نتائج الانتخابات بتزكية مشهودة من مختلف المراقبين..

([١٤])وقع الاتفاق في داكار في ٢ يونيو ٢٠٠٩ بين فرقاء الأزمة السياسية في موريتانيا ، وبرعاية دولية ، وقد وصفت الانتخابات التي أجريت حينها بالظاهرة الحاسمة في تجاوز مرحلة الانقلابات غير إن تبعات تلك المرحلة أخذت تتسلل شيئاً فشيئاً إلى علاقات الفاعلين السياسيين ليظهر انقلاب ٢٠٠٨، ولتبدأ مرحلة جديدة لها مميزاتها الخاصة

(١٥)بالإضافة إلى أحزاب الأغلبية الرئاسية شاركت أربعة من أحزاب المعارضة هي : التحالف الشعبي التقدمي ، وحزب الوئام وحزب الصواب وحزب حمام

(١٦)ويلاحظ في هذا السياق أن قضية تعديل الدستور احتلت مساحة شاسعة في النقاش الدائر حول الإصلاح السياسي، وتعددت الآراء بهذا الشأن ، فهناك من يدعوا ، إلى عدم العبث بالدستور بالتعديل والتغيير ، وذهب البعض إلى عدم إضفاء الجمود والقدسية على أحكامه بحيث يصبح عقبة أمام مواكبة التطور والإصلاح.. وهناك من يتفادى هذا النقاش بالدعوة إلى تحقيق مقتضيات الدستور الحالي في الانتخابات الحرة وفي التعددية وفي العلاقات بين السلط.. وفي كل ما من شأنه تطبيق الدستور..

(١٧): تطبيقاً لنتائج الحوار الوطني الذي دار بين الأغلبية الرئاسية وبعض أحزاب المعارضة، تم إصدار بعض القوانين الهامة ، خاصة:

– أحكام القانون الدستوري رقم ٠١٥-٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢.

– ومشاريع القوانين المطبقة له.

– مشروع قانون يقضي بمعاقبة جرائم الاسترقاق والتعذيب بوصفها جرائم ضد الإنسانية

– مشروع قانون يقضي بعقاب جرائم الانقلابات وغيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور بصفتها جرائم ضد أمن الدولة

وقد تمت المصادقة على هذين المشروعين في أعقاب اجتماع مجلس الوزراء ليوم الخميس ٢٩-١١-٢٠١٢)

(١٨)منذ تسلم الجيش للسلطة في موريتانيا في ١٠- يوليو ١٩٧٨ وكان الاستثناء الوحيد هو التناوب السلمي على اثر الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مارس ٢٠٠٧ ، ويرد التنبيه هنا على أن الانتخابات التي عرفتها البلاد في الفترة من ١٩٩٢ وحتى التاريخ المذكور كانت نتائجها عبارة عن تحصيل حاصل ، من خلال إعادة انتخاب الرئيس ولد الطايع وقد عرفت الكثير من التزوير وتغييب الإرادة الحرة في التعبير عن الرأي وفي الانتخاب الحر

(١٩)انظر نص المادة الثانية من الدستور التي تنص على ما يلي: " تكتسب السلطة وتمارس وتنقل في إطار التداول السلمي وفقاً لأحكام هذا الدستور وتعتبر الانقلابات وغيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور جرائم لا تقبل التقادم ويعاقب أصحابها والمتمالئون معهم سواء كانوا أشخاصاً طبيعين أو اعتباريين بموجب القانون".

(٢٠)تملك اللجنة اقتراح مواعيد الاستحقاقات المقبلة في ضوء توفر الظروف المطلوبة لقيامها بوصفة خاصة اكتمال تنفيذ مشروع الحالة المدنية الجديدة بما تتضمنه من ضوابط ينتظر أن تشكل مرجعاً مقبول لمصداقية الانتخابات

(٢١)ويأتي التركيز في الإصلاحات الجديدة على تدعيم مكانة البرلمان في ضوء الصلاحيات الفريدة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية والتي في ظلها كانت الحكومة تحظى بحصانة كبيرة عطلت آليات التوازن المطلوب بين الهيئتين.

(٢٢)كان عدد أعضاء الجمعية الوطنية ٩٥ نائباً بعد إضافة لائحة وطنية خاصة بالأحزاب السياسية من ١٤ مقعداً وبموجب الإصلاحات الجديدة تمت زيادة عدد أعضاء اللائحة الوطنية ، وذلك على النحو التالي:

نائب واحد للدوائر الانتخابية التي يقل عدد سكانها عن ٣١ ألف نسمة

نائبان عن الدوائر الانتخابية التي يزيد عدد سكانها عن ٣١ ألف نسمة

ثلاثة أبواب عن الدوائر التي يزيد عدد سكانها عن ٩٠ ألف نسمة

أربعة أبواب عن الدوائر التي يزيد عدد سكانها عن ١٢٠ ألف نسمة

٢٠ نائباً في اللائحة الوطنية

نائباً في اللائحة الوطنية للنساء

(٢٣)"إن الشعب الموريتاني الذي توحده عبر التاريخ قيم أخلاقية وروحية مشتركة وطموح إلى مصير واحد ، يعترف ويعلن تنوعه الثقافي الذي هو أساس وحدته الوطنية ولحمته الاجتماعية .."

(٢٤)كان الأمر القانوني رقم ٢٠٠٦/ ٠٢٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ يحدد للنساء نسبة ٢٠% على الأقل من الوظائف الانتخابية ، وهي أول يحدد فيها القانون نسبة لمشاركة النساء في هذه الوظائف.

(٢٥)ومن هنا يمكن الحديث عن محيط اجتماعي يمثل قوة دفع وتفعيل لها دورها في تحديد ملامح الإصلاح السياسي.. ولا يمكن بطبيعة الحال أن نتغاضى عن التحفظات التي تترتب على هذه النتيجة ، والتي من شأنها توضيح حدود الإسهام المنتظر للحراك الاجتماعي في عملية الإصلاح السياسي ، لكن دعونا نقول بأن ثمة وفاقاً على ضرورة إعادة بناء المؤسسات السياسية بما يحقق التحول ويواكب التغيرات الاجتماعية.

(٢٦)أكد رئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية وهو الحزب الحاكم في موريتانيا أن حزبه يتابع باهتمام كبير ما جري – ويجري – من تغييرات سياسية في المنطقة العربية ضمن حراك "الربيع العربي" وما انبثق عنه من أحداث وثورات"، قد تكون البداية لتعزيز التطور الديمقراطي ، انظر اخبار انواكشوط ، إصدار بتاريخ – ١٧ -٠٢ – ٢٠١٢

([٢٧])تشترك معظم تجارب الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي ببعض خصائص التي نذكر منها : اختيار التدرج في التحول المحافظة على كيان الدولة ، والمناداة بسيادة القانون والعدالة الاجتماعية ، وكانت التجربة الليبية في التحول استثناء على هذه الصورة.

([٢٨])انظر الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ٢٠٠٦

([٢٩])وذلك بالنظر إلى التحفظات التي تبديها بعض الأطراف السياسية ، عن أن الرئيس الفائز بتلك الانتخابات لم يكن سوى مرشح من الجيش وحلفائه ن وان اختياره كان يلبي متطلبات مرحلة انتقالية قصيرة تمثل جزء من إستراتيجية استعادة السلطة لمن بادر في الأصل إلى الاستيلاء عليها .

([٣٠])انظر نص اتفاقية دكار.

([٣١])كانت الريادة للعسكر في تكوين هذه النخبة ، وذلك منذ سيطرة الجيش على مقاليد الحكم بعد الانقلاب ١٠-٠٧-١٩٧٨، ثم تشكلت النخبة السياسية لتعكس طبيعة التحالفات الاجتماعية القبلية والجهوية والعرقية، بالإضافة إلى إدخال الناشطين من الحركات السياسية والأيديولوجية من حين لآخر ، كما أن لأصحاب رأس المال مكانتهم في توجيه دفة السلطة ، هذا بالإضافة إلى المكانة التي يحتلها الإداريون والتي تضمن لهم المشاركة الفاعلة في الحكم..

([٣٢])بموجب التعديلات الأخيرة تم حظر الترشح المستقل في جميع الانتخابات ما عدى الانتخابات الرئاسية ، وفي ذات الوقت يفقد كل منتخب (نائب أو شيخ أو مستشار بلدي) منصبه عند استقالته من الحزب

([٣٣])أجريت الانتخابات النيابية في أعوام ١٩٩٢ــ ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، وهي الولاية التي لا تزال تشهد تمديداً بحكم الظروف السياسية التي تربت عن الانقلابات المتلاحقة ، ثم بحكم الظروف الموضوعية التي تتعلق باستكمال ضبط الحالة الميدانية

([٣٤])أقدمت أغلبية من النواب على تقديم ملتمس رقابة ضد حكومة يحي ولد أحمد الواقف في ٣٠ يناير ٢٠٠٨

([٣٥])أنظر، الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، مرجع سبق ذكره.